

اقتصاد

نشاط لسوق الغاز السوداء.. و«سادكوب»

ترفع إنتاجها لـ ١٣٠ ألف أسطوانة يوميا

| الوطن

تعاني بعض المناطق (وخاصة في ريف دمشق) من نقص في مادة الغاز المنزلي ترافق بوجود نشاط ملحوظ لتجار السوق السوداء الذين يوفرون المادة بسعر مرتفع يصل إلى ٣٠٠٠ ليرة سورية.

ورغم إعلان وزارة النفط توفر المادة وزيادة الخصصات عبر موقعها الرسمي على صفحة الفيسبوك الأسبوع الماضي إلا أن نقص المادة ملاحظ حتى الآن في أكثر من منطقة وتوجد صعوبة في تأمينها بالشكل النظامي، بينما يمكن توفيرها بسهولة عبر تجار السوق السوداء، وهذا ما لم تنفيه الوزارة بتوجيهها للمواطنين وعدم الشراء إلا بالسعر الرسمي وعدم الخضوع لابتزاز تجار الأزمات المحتقة.

مصدر مسؤول في شركة محروقات «سادكوب» أوضح لـ «الوطن» أن إنتاج مادة الغاز في كل معامل القطر يتم بشكل جيد وتم رفع الإنتاج من ١٠٠ ألف أسطوانة يوميا إلى ١٢٠ ألف أسطوانة ومؤخراً وصل الإنتاج إلى ١٣٠ ألف أسطوانة يوميا لتغطي الطلب المتزايد على المادة تزامناً مع اشتداد موجة البرد واقترب فترة الأعياد، وبين المصدر أن سعر مبيع الأسطوانة في مراكز الشركة الرئيسية هو ١٨٠٠ ليرة سورية، يضاف إليها الرسوم التي وضعتها وزارة الإدارة المحلية لإيصال المادة في كل محافظة، حيث تعتبر لجنة المحروقات في كل محافظة هي المسؤولة عن استلام المادة وتوزيعها والتدقيق والرقابة من خلال لجان مختصة. وأكد المصدر أن هناك إمكانية لزيادة إنتاج مادة الغاز في حال زيادة الطلب عليها وفق معادلة الحاجة والطلب والتي غالباً ما تكون واضحة والأسباب وخاصة في فصل الشتاء، مشيراً إلى الشكاوى التي تصل إلى فروع الشركة يتم تحويلها إلى الجهة الوصائية الرئيسية المسؤولة وهي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وإلى لجنة المحروقات في المحافظات.

بدوره بين مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باسل طحان أن أغلبية الشكاوى التي ترد سواء للوزارة أو لفروعها في المحافظات تتعلق بالتلاعب بسعر مادة الغاز، ولم ترد أي شكاوى بوجود حالات للاحتكار، موضحاً أن آلية توزيع مادة الغاز تكون على حسب الكميات الواردة من المعمل من خلال لجنة المحروقات في كل محافظة، والتي تضم في عضويتها مديرية التجارة الداخلية بالإضافة إلى مدير عام غاز فرع شركة محروقات سواء في دمشق أو باقي المحافظات، حيث يتم التوزيع حسب الكميات الواردة والطلبات إلى الموزعين المرخصين فقط، من خلال التوزيع المباشر، لتقوم فروع التجارة الداخلية ولجان المحروقات بعمليات المراقبة والتدقيق ومراقبة الأسواق وتلقي شكاوى المواطنين.

ولفت طحان إلى أن مادة الغاز تعتبر من المواد الأساسية التي يتم التشديد في مراقبتها مثل مواد الخبز والبزيرين والمزوت، حيث لا تتكفي الوزارة بالضوابط المنظمة والإحالة للقضاء المختص، وإنما يتم اتخاذ إجراءات إدارية بحق المخالفين بدءاً من إلغاء الترخيص المؤقت ومن ثم إلغاء الترخيص النهائي والإيقاف، ولكن بعد أن يتم تأمين موزع بديل لنفس المنطقة التي تمت فيها المخالفة لمنع انقطاع المادة منها.

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن تطوير الوظيفة العامة للدولة هو مشروع سياسي إداري تنموي يهضوي وإستراتيجي تعمل الحكومة على تطبيقه على أرض الواقع بهدف معالجة مواطن الخلل في الجهاز الوظيفي الحكومي والقضاء على مكامن الفساد والترهل الإداري وترشيد الإنفاق وتفعيل أداء كل القطاعات ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.

جاء ذلك خلال مشاركته في خريج (٣٩) خريجاً من الدورة الحادية عشرة من طلاب المعهد الوطني للإدارة العامة في رئاسة مجلس الوزراء.

وأكد الحلقي أن الحكومة تتطلع إلى أن يكون أداء الإدارة والوظيفة العامة هو المؤسسات الحكومية جسداً للتعبئة المستدامة وأهدافها الإستراتيجية بكفاءة عالية وحس عال من المسؤولية الوطنية والإنجاز بالعمل بناء على توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد المستمرة للحكومة.

كما أكد أن تدريب وبناء القدرات البشرية يمثلان الدعامة الأولى لعملية التنمية الإدارية وأن تطوير الكوادر البشرية وتأهيلها وتطوير الأنظمة والقوانين النافذة لها وضبط معطيات العملية التنموية البشرية وتعزيز المعرفة والمهارات والقدرات للقوى البشرية العاملة هي من أولويات عمل صعيد تطوير مؤسسات الدولة التي تعد مؤسسات الدولة مستقبلاً حيث يقع

لن نكتفي بالإعفاء.. بل بالحاسبة

الحلقي: فساد في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ومجلس الدولة والقضاء وقرارات حاسمة تطول كل فاسد

والمدبرين ونجري تقييماً لمستوى أدائهم وتقوم بالحاسبة ولا أحد فوق القانون والحاسبة.

وقدم الحلقي عرضاً مفصلاً عن السياسة العامة للدولة في كل مكوناتها السياسية والخدمية والاقتصادية والاجتماعية كما تناول فيه تداعيات الحرب الإرهابية للقطاع كافة في الكهرباء والمياه والاتصالات والنقل وغيرها والتي تاملس هموم المواطنين اليومية مؤكداً أن إرادة الشعب السوري وتلاحمه مع قيادته وجيشنا الباسل استطاعا تعزيز مقومات صمود الدولة السورية ونحن مستعدون في تلبية احتياجات القطاع الخدمي وتنمية قدرات قطاع النقل.

وأشار إلى الواقع المعيشي جراء الحصار الاقتصادي الجائر وتدمير البنى الإنتاجية والإجراءات التي قامت بها الحكومة لتعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية وسوف نضفي قدماً لتأمين استمرارية صمود الشعب والدولة.

كما أشار إلى الجهود الحكومية المبذولة في مجال الإنعاش وتأمين المستلزمات المعيشية للمهجّرين والإجراءات المتخذة والحصار الاقتصادي الجائر التي قامت بها الحكومة لتعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية وسوف نضفي قدماً لتأمين استمرارية صمود الشعب والدولة.



إجراءات وقرارات حازمة سوف تطول كل فاسد سواء كان على رأس الهرم الوظيفي أو أحد العاملين في الدولة حيث قمنا بالفترة الأخيرة بإعفاء عدد من المديرين العامين والفرعيين وإحالتهم للقضاء ولن نكتفي بالإعفاء فقط بل بالحاسبة وإن الحكومة لن تتوانى عن فتح كل ملفات الفساد المنتشرة في بعض مؤسسات الدولة كالسرطان حيث تقوم باستئصال هذه الأور لتنتظف الجسم الحكومي من كل مظاهر الفساد ونحن نتابع يومياً واقع أداء المؤسسات

والإعمار حيث إن بناء الإنسان وتنمية قدراته وخبراته بعدان نقطة الإنطلاق الأساسية لإعادة بناء الدولة السورية على أسس راسخة وثابتة. وأضاف الحلقي إن الحكومة السورية ومن خلال المتابعات الحثيثة تقوم بمتابعة أداء جميع الأجهزة الرقابية والحريص على إنجاح المؤسسة التي يقودها من خلال العمل بروح الفريق الواحد، سوف يحقق ففزات نوعية على صعيد تطوير مؤسسات الدولة التي تعد رافعة حقيقية لانطلاق مسيرة البناء

على عاتقكم مسؤولية وطنية كبرى من خبرات ومعارف وعلوم على أرض الواقع لكي نهض بواقع مؤسساتنا الحكومية، وإن القيادي الإداري الناجح الملم بالمعرفة والخبرة والمتسلح بالنزاهة والمصادقية والشفافية والقرب من العاملين والحريص على إنجاح المؤسسة التي يقودها من خلال العمل بروح الفريق الواحد، سوف يحقق ففزات نوعية على صعيد تطوير مؤسسات الدولة التي تعد رافعة حقيقية لانطلاق مسيرة البناء

الدراسات المقبولة.. دمشق الأرخص في تكاليف المعيشة ولكن الأقل دخلاً

| علي محمود سليمان

أظهر مؤشر مستوى المعيشة الاقتصادي، الصادر عن مقياس «اكسباستان» العالمي أن العاصمة السورية دمشق هي الأكثر انخفاضاً في معدلات الصرف على مستوى المعيشة إقليمياً، في مقابل بعض العواصم التي ضمن النطاق الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط للعام الحالي ٢٠١٥، حيث بين المقياس أن دمشق أرخص إقليمياً بمستوى إجمالي للانخفاض في الأسعار بنسبة ٧٧٪ من دبي، و٧٤٪ من بيروت، و٦٨٪ من بغداد، و٦٦٪ أرخص من عمان، و٦٥٪ من الرياض، و٦١٪ من إسطنبول، و٤٦٪ من القاهرة.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين خبير إحصائي في المكتب المركزي للإحصاء أن هذه النوعية من الدراسات التي يتم وضعها بشكل مجرد ومن وجهة نظر واحدة تعتبر ناقصة وتظهر النتيجة غير دقيقة، حيث يجب أن تكون الدراسة متكاملة بمقارنة مستوى دخل الفرد في الدول المذكورة، فلو تمت المقارنة مع مستوى دخل المواطن السوري لكادت دمشق هي الأكثر ارتفاعاً.

ولفت إلى أن البنك الدولي عندما يقوم بمقارنة سعر الدولار بين الدول فهو لا يقوم بالدراسة وفق سعر الصرف، وإنما وفق معدل الفوقى الشرائية، فعندما أنجزت دراسة الفوقى السورية عام ٢٠٠٤ كان سعر صرف الدولار ٥٠ ليرة سورية، ومعدل الفوقى الشرائية ٢٢ ليرة سورية، أي أن السلعة التي تشتريها في البلد الأم للدولار يكون معادله ٢٢ ليرة دينا، ولكن لو أخذنا سعر صرف الدولار حالياً مع معدل الفوقى الشرائية فإن الفرق سيكون كبيراً جداً نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار ومن ثم



سيكون ما تدفعه الأم مواطن أكبر بكثير من الدول المذكورة في الدراسة. وأشار خبير الإحصاء إلى أن الأسرة السورية المكونة من ٥ أشخاص ستحتاج بحدود مئة ألف ليرة سورية لتكون ضمن خط الفقر الأدنى، بالمعايير الدولية، وستحتاج إلى إنفاق ٢٠٠٠ ليرة سورية كحد أدنى على الغذاء لسعرات حرارية منخفضة وليست مرتفعة وغالية، أي إنها ستحتاج شهرياً إلى ٦٠ ألف ليرة سورية لتكون في خط الفقر الغنائي. وبالعودة إلى الدراسة التي أجراها مقياس «اكسباستان» العالمي فقد كانت دمشق

الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان في تصريح لـ «الوطن» أن هذا النوع من الدراسات تعتبر دراسة مقبولة أو مجتزئة أي إنها تحلل الواقع من زاوية واحدة من حيث أخذ مستوى المعيشة مقارنة بالأرقام القياسية للمواد الغذائية وهو جانب من الدراسة والجانب الآخر هو كلفة مستوى المعيشة بمعنى ما القوة الشرائية اللازمة من الدخل لتحقيق هذه المعيشة؟

وحسب سليمان، فإن متوسط الأجور في سورية هو أقل من ٢٥ ألف ليرة سورية أي نحو ٦٠ دولاراً على سعر الصرف حالياً، على حين متوسط الأجور الشهري في الأردن ولبنان يتجاوز ألف دولار، فإذا اعتبرت تكاليف المعيشة المرتفعة في هذه الدول إلا أن هناك ارتفاعاً في الدخل للمواطن على مستوى المعيشة، حتى إن هناك شرائح اجتماعية في لبنان والأردن متوسط الدخل لديها أكثر من ألفي دولار، على حين في سورية كان نحو مئة دولار ثم انخفض إلى ٨٠ دولاراً والآن لا يصل إلى ٦٠ دولاراً، ولذلك تعتبر الدراسات التي تقول إن سورية منخفضة بتكاليف المعيشة دراسات ناقصة كونها لا تتعامل وفق مقياس قوة الدخل.

مبيناً أن جميع المواطنين غيروا من النمط الاستهلاكي لديهم وأصبح هناك أولويات مختلفة للغذاء والدواء وباقي مناحي الحياة المعيشية، حيث وصل الضغط وشذ الحزام إلى آخر حد ممكن لدى المواطن في ظل الظروف الحالية، مضيفاً: إن هناك تسماً كبيراً من المواطنين يعمل في أكثر من مهنة، إضافة إلى الاستفادة لدى البعض من منظومة الفساد المنتشرة في أغلبية نواحي الحياة الوظيفية والاجتماعية.

| الوطن

بين مدير التخطيط والإحصاء في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بدران إبراهيم لـ «الوطن» أن الوزارة تعمل على منظومة إنذار مبكر لدعم السياسات الحكومية في حماية ودعم الإنتاج المحلي.

مؤكداً بدء الوزارة باستخدام هذه المنظومة فعلياً باتجاه سلع عديدة تردنا من لبنان والأردن والسعودية ومصر حيث تستفيد هذه السلع من إعفاءات الرسوم الجمركية المتفق عليها في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أنها لا تحقق قواعد المنشأ والمواصفة الوطنية السورية وعدم الإغراق وقد تم تشكيل لجان فنية مختصة في الإطار تعتمد التشاورية ومساهمة الأطراف ذات الاستفادة من موضوع التحقق من صدق المنشأ للمواصفة الوطنية السورية وعدم الإغراق.

وهنا نسال عن جدوى تلك المنظومة في ظل الفوضى العارمة التي كتنتف قطاع التجارة الخارجية، ولا سيما عمليات التهريب بأشكالها كافة، إذ أصبح معروفاً للقاصي والداني أن المهربات تسيطر على ما يزيد على ٧٠٪ من أسواقنا، كما أن السلع الكمالية تفرز مولات العاصمة وغيرها من المحافظات، رغم تطبيق ترشيد الاستيراد، علماً بأن المسؤولين في الحكومة في أغلبهم هم من مستهلكي تلك السلع، ومنهم وزير الاقتصاد، لذا نخشى أن تكون تلك الخطوات الحكومية مجرد تغيير في شكل التصريحات للإعلام، دون أن يكون لها جدوى على أرض الواقع.

وفي سياق متصل، أشار مدير التخطيط في وزارة الاقتصاد إلى أن سياسة الوزارة تعطلت للمشروع الوطني لترقيم الثروة الحيوانية حيث بدأت بنواة لترقيم ١٠٠ ألف رأس من الأغنام و١٠ آلاف رأس من الأبقار حيث يكون لكل رأس من القطيع رقم خاص به مع رمز للمحافظة وبنهاية هذا البرنامج سيكون لدى الوزارة قاعدة بيانات حقيقية عن تعداد الثروة الحيوانية في سورية التي من خلالها سيتم تحديد الاحتياجات من الأدوية البيطرية واللحاحد والاحتياج من المواد العلفية. وأشار العوض إلى توصية اللجنة الاقتصادية بتعزيز دور المؤسسة العامة للأعلاف ورفع نسبة مساهمتها بتأمين المواد العلفية من الإنتاج المحلي في ١٣٪ إلى ٦٠٪ لحاجة القطيع، وذلك من خلال اقتطاع نسبة من ١٢٪ إلى ٢٠٪ من مستوردات القطاع الخاص من المواد العلفية ومن الإنتاج المحلي من المواد العلفية المصنعة وتسليمها إلى مؤسسة الأعلاف بسعر التكلفة ليتم توزيعها على المربين. وتنفيذاً لهذه التوصية تم تشكيل لجنة لدراسة الإجراءات والطرق اللازمة لتنفيذ توصية اللجنة الاقتصادية وتأمين المواد العلفية.

الأسواق مملوءة بالمهربات ومحطة إنذار مبكر في الاقتصاد

خلال الأشهر الأخيرة في دعم الإنتاج المحلي مجموعة من البرامج الحقيقية والمبادرات التي تبنيها الوزارة لتلصق في حماية المنتج الوطني من خلال ترشيد الاستيراد وخاصة البضائع المنتجة محلياً وهي من المبادئ الأساسية التي تعمل عليها الوزارة في سياسة التجارة الخارجية لتسديد احتياجات السوق

لأهم السلع والمواد وترشيد الاستيراد عبر ضبط موافقات الاستيراد وتخفيضها للسلع والمواد التي تنتج محلياً، مبيّناً أن هذه الحماية ليست كاملة وإنما جزئية ومؤقتة لرعاية عملية إعادة الإنتاج لدى الصناعة والزراعة المحلية، وتمت هذه الحماية عبر لجنة حماية الإنتاج الوطني، إضافة إلى إعطاء الأولوية لاستيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية، حيث عملت الوزارة على تشكيل لجنة بهذا الخصوص يتم تفعيل عملها بالاعتماد على ضبط دخول المنافسة باعتبار عدد من الأدوات أبرزها التحقق من صحة المنشأ والسلع والبضائع التي يتم استيرادها والتحقق من المواصفة الوطنية السورية والتحقق من قواعد عدم الإغراق.

وبين بدران من جانب آخر أن الخطة الاستثمارية للوزارة وجهاتها لعام ٢٠١٦ التي تمت الموافقة عليها في المجلس الأعلى للتخطيط بلغت ٨٣٤ مليون ليرة وقد توزعت على الجهات التابعة للوزارة وكان للمؤسسة العامة للمناطق الحرة التصيب الأكبر منها حيث سيتم في خطة عام ٢٠١٦ إنشاء منطقتين حرتين في أم الزيتون في محافظة السويداء ومنطقة حرة في ريف دمشق باعتبار قدره حوالي ٣٠٠ مليون ليرة، إضافة إلى تطوير وتحديث المنطقة الحرة الداخلية باللاذقية باعتبار قدره نحو ١٧٣ مليون ليرة.

٦٠٪ انخفاض في مبيعات الأعلاف

العوض: توزيع وهمي للأعلاف بسببه الخلل في أرقام القطيع

وعن حجم مستوردات المؤسسة من مادي الذرة والشعير، أوضح العوض بأن المؤسسة العامة للأعلاف قامت خلال هذا العام بتأمين ٢٥ ألف طن من مادة الشعير عن طريق إعلان مناقصة وتم استلام الكمية أصولاً، كما تم تأمين ٦٢٥٠ طن من مادة الذرة الكمية الحقيقية نفسها، وذلك بغية تأمين حاجة تشغيل معامل تصنيع الأعلاف العائدة للمؤسسة وتأمين حاجة جهات القطاع العام من هاتين المادتين.

مشيراً إلى تجربة المؤسسة لهذا العام بتسويق محصول الشندر السكري للمرة الأولى بناء على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء، إذ عمدت المؤسسة بتوزيع هذه المادة كمقتن علفي على المربين وتصنيع فرامات بشكل فوري بغية العمل على فرم وتجفيف الكميات الزائدة عن إمكانية تصريف هذه المادة والعمل على بيعها لجهات القطاع العام وتجفيفها. مبيّناً أن المؤسسة استطاعت تسويق كامل المحصول والبالغ ٢٢٣٥ طناً، مع تحقيق ربح اقتصادي بدلاً من الخسارة.

المستجرة من شركة المطاحن وانخفاضها بشكل كبير. وعن حالات بعض حالات الفساد والتوزيع الوهمي للمواد العلفية المقنتة عبر إيصال الدعم لأرقام مستحقيه، بين العوض أن هناك خللاً بين الأرقام والإحصاءات المتوفرة والتي تعطلت لدى سنوات ما قبل الأزمة، وواقع القطيع الحالي لدى المربين، حيث تعتمد المؤسسة في عمليات توزيع المادة العلفية المقنتة على أعداد القطيع وأسماء المربين الواردة في الجداول المعتمدة لدى وزارة الزراعة، إذ تشير الإحصاءات الحالية إلى أن عدد القطيع يتراوح بين ١٩ حتى ٢٠ مليون رأس، لكنه في الواقع أقل من ذلك، وبالتالي هناك توزيع واستفاد وهمية من المقتن العلفي. مؤكداً أن المؤسسة تتزعم بالجدول الإحصائية المعتمدة أصولاً والمفغزة من قبل مديريات الزراعة في توزيع المقتن العلفي، وهناك إجراءات تقوم بها الجهات المعنية المختصة بغية الحد بشكل كبير من وجود الأعداد الوهمية لقطعان الثروة الحيوانية.

| عبد الهادي شباط

تظهر الأرقام الواردة من المؤسسة العامة للأعلاف في وزارة الزراعة انخفاض حجم المبيعات لدى المؤسسة خلال العام الحالي بنسبة كبيرة، قاربت ٦٠٪ مقارنة بالعام السابق. وحسب الأرقام التي حصلت عليها «الوطن» فإن حجم المبيعات لدى المؤسسة بلغ في العام ٢٠١٣ نحو ٦٥٩ ألف طن، وبلغ في العام ٢٠١٤ نحو ٢٠٨ آلاف طن في حين سجلت مبيعات العام الحالي ٢٤٥ ألف طن من المواد العلفية. وفي تصريح لـ «الوطن» كشف مدير عام المؤسسة مصعب العوض أن هناك جملة من العوامل لعبت دوراً في انخفاض المبيعات أهمها انخفاض الكميات المستجرة من مادة الخثالة من مطاحن الشركة العامة للمطاحن بسبب خروج عدد من المطاحن العامة من الخدمة بسبب الأعداد الجارية. يضاف إلى ذلك اتخاذ قرار من الجهات الوصائية بخفض نسبة استخلاص مادة الخثالة المنتجة لدى شركة المطاحن الأمر الذي أثر بشكل كبير على حجم كميات الخثالة

في أول اجتماعاتها

لجنة الصعوبات القانونية تناقش فقدان وثائق القروض

| محمد راكان مصطفى

ومعايير للنص القانوني تضعه في حدود واضحة وأنه في حال تم ترك هامش لتقدير القاضي يجب أن يكون هذا الهامش مدروساً فيما يصب في مصلحة المال العام.

وأضاف المصدر أن من أهم الإشكاليات التي تم نقاشها في الاجتماع مع ممثل وزارة العدل وممثلي المصرف المركزي موضوع فقدان المستندات الورقية الخاصة بالقروض في بعض المناطق نتيجة للأعمال التخريبية للعصابات الإرهابية المسلحة الششي الذي أدى إلى خلق صعوبات كبيرة تواجه بناء الملف التنفيذي للدعوى الخاصة لهذه القروض المتعثرة التي فقدت كل مستنداتها الورقية. الأمر الذي يتطلب من وزارة العدل اتخاذ قرارات جريئة وحلول غير تقليدية من أجل إيجاد طرق تسمح ببناء القضايا للحفظ هذه المال العام حتى وإن خالفت هذه الطول بعض القواعد القانونية التي ينبع منها النظام العام للقانون.

ناقشت اللجنة المكلفة دراسة الصعوبات القانونية التي تواجه المصارف العاملة في تحصيل القروض المتعثرة مشكلة التبليغات التي لم يتم تحديدها ومدومهل لها بواسطة القانون بحيث تم تركها مفتوحة الأجال بالنسبة لتبليغ أطراف الدعوة أو تبليغ الخبراء.

وفي اجتماعها الأول يوم أمس ناقشت اللجنة موضوع منع السفر بحق المتعاملين المتعثرين لدى المحاكم المصرفية حيث تم تفسيره من قبل بعض المحاكم بأنه إجراء جزائي لهذه القروض المتعثرة التي حين نعتت بعض المحاكم المصرفية إلى اعتباره إجراء إزامياً.

وبين مصدر مصرفي لـ «الوطن» أن مثل هذه الأمور التي لم يتم وضع ضوابط خاصة لها بالقانون ويتم التحكم بها وفقاً بالنزعة الإنسانية للقاضي، ما دفع المجتمعين إلى المطالبة بوضع ضوابط